

Distr.: General
17 June 2019
Arabic
Original: Spanish



الدورة الثالثة والسبعون

البند ٤٧ من جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أكتب إليكم لكي أحيل إليكم البيان الرسمي الصادر عن وزارة الخارجية وشؤون العبادة في جمهورية الأرجنتين بمناسبة يوم تأكيد حقوق الأرجنتين في جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وسندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، الذي يُحتفل به في ١٠ حزيران/يونيه من كل عام (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٤٧ من جدول الأعمال، بشأن مسألة جزر مالفيناس.

(توقيع) مارتن غارسيا موريتان

السفير

والممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية والإنكليزية والفرنسية]

يوم تأكيد حقوق الأرجنتين في جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وسندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها

نحتفل في ١٠ حزيران/يونيه بحلول ذكرى سنوية أخرى لإنشاء القيادة السياسية والعسكرية لجزر مالفيناس والجزر المتاخمة لكيب هورن في المحيط الأطلسي في عام ١٨٢٩.

وقد كان إنشاء تلك القيادة تأكيداً لسيادتنا على تلك الجزر منذ تحررنا بوصفنا الخلف الشرعي لإسبانيا في هذا الإقليم والجزر الأخرى في جنوب المحيط الأطلسي.

وخلال تلك السنوات، قامت سلطات بوينس آيرس بسن التشريعات وإنشاء الهياكل القانونية والإدارية التي عززت الممارسة الكاملة لسيادتنا، مع النهوض بتنمية الأنشطة التجارية، وتوطين السكان وإنشاء مقر الحكومة في التاريخ الذي نحيي ذكره اليوم، وهي الحكومة التي تولى قيادتها آنذاك الحاكم دون لويس فيرنز.

وتوقفت هذه الممارسة الفعلية للسيادة في ٣ كانون الثاني/يناير ١٨٣٣، عندما قامت المملكة المتحدة، باستخدام القوة، بطرد السلطات الأرجنتينية الشرعية وتهجير السكان الذين كانوا يعيشون هناك، منتهكة بذلك السلامة الإقليمية لبلدنا. وقد دأبت الحكومات الأرجنتينية المتعاقبة منذ هذا التاريخ - وحتى اليوم - على رفض ذلك التدخل الذي تم بالقوة، وباتت الجزر منذ ذلك الحين محل نزاع على السيادة مع المملكة المتحدة، اعترفت به الأمم المتحدة من خلال القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠) الذي اتخذته الجمعية العامة.

ولذلك، فإن استعادة الممارسة الكاملة لسيادتنا على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وسندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، بشكل يحترم أسلوب حياة سكانها ويتفق مع القانون الدولي، يشكل هدفاً دائماً للشعب الأرجنتيني لا يمكن التخلي عنه، على نحو ما ورد النص عليه في أول بند انتقالي من دستورنا الوطني.

ومنذ عام ٢٠١٦، تعمل الحكومة الأرجنتينية على تعزيز علاقة بناءة مع المملكة المتحدة، الأمر الذي مكّننا من إحراز تقدم في المجالات ذات الاهتمام المشترك في جنوب المحيط الأطلسي، على نحو يعكس استعدادنا التام لإجراء حوار مفتوح وموضوعي يشمل جميع المسائل.

ونحن مقتنعون بأن مناخ الحوار هذا سيساهم أيضاً في إرساء إطار لاستئناف المفاوضات بشأن السيادة، وفقاً لأحكام قرارات الأمم المتحدة ولجنتها الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار.

وتدعمنا في هذا المسعى بلدانُ منطقتنا والعديد من المحافل المتعددة الأطراف من قبيل السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، ومنظمة الدول الأمريكية، ومجموعة الـ ٧٧ والصين، ومؤتمرات القمة الإيبيرية الأمريكية، حيث تلقينا الدعم في العديد من المناسبات تأييداً لاستئناف المفاوضات بهدف التوصل إلى حل نهائي لهذا الخلاف الذي طال أمده.

والأرجنتين ملتزمة بالتسوية السلمية للمنازعات وبتعددية الأطراف في إطار نظام دولي تحكمه قواعد القانون. وفي هذا الصدد، نأمل أن يتسنى، من خلال العمل الذي تضطلع به الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجنتها الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، والذي أعادت تأكيده مؤخراً محكمة العدل الدولية، إحراز تقدم نحو القضاء على الاستعمار بجميع أشكاله وفي جميع أنحاء العالم، بما في ذلك مسألة جزر مالفيناس.

وفي هذا التاريخ الهام لجميع الأرجنتينيين، نعيد تأكيد حقوقنا السيادية على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، باعتبارها تشكل جميعها جزءاً لا يتجزأ من أراضينا الوطنية.

بوينس آيرس، ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩.